مجلة "آفاق فكرية"

ص. ص. 358 - 373

رت م د: 2353 - 0367

رت م د إ: 2602-5507

السياسة الدينية؛ المفهوم والدلالات

Religious policy; Concept and connotations

طا. با. أولاد بوجمعة نورالدين[1*]، مكحلي محمد [2]

[1] جامعة الجيلالي ليابس بسيدي بلعباس (الجزائر)، ouladboudjma@gmail.com

[2] جامعة الجيلالي ليابس بسيدي بلعباس (الجزائر)، m_mekahli@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/07/13 تاريخ القبول: 2021/12/10 تاريخ النشر: 2021/12/30

ملخص:

يرتبط موضوع الدراسة بالسياسة الدينية، وهو مصطلح مركب يعكس دلالة التكامل بين الحقل السياسي والديني، وعلاقة السياسي بالديني شكلت محور اهتمام في تاريخ الفكر الإسلامي والأوربي على حد سواء خاصة خلال العصر الحديث مع التحولات الجذرية التي عاشتها القارة الأوربية، فتوظيف الدين في السياسة كانت له عدة دوافع عبر مختلف الأزمنة التاريخية، حيث تستعمله السلطة لإضفاء الشرعية على ممارساتها وبرامجها ومن جهة أخرى تتخذه المعارضة مطية للوصول إلى السلطة، وتتداخل عوامل عديدة في تحديد وضبط معنى السياسة الدينية منها؛ اختلاف الأنظمة السياسية وتعدد المذاهب والمدارس الفقهية، ويضاف إلى ذلك الخلاف الفكري بين الجماعات في الميدان الديني، ومن هذا المنطلق حاولنا الخوض في هذا الموضوع المتعدد الجوانب، عن طريق تناول مفهومي السياسة والدين عند المفكرين الإسلاميين وغيرهم، وعلاقة السياسي بالديني، ثم التعرض لمختلف دلالات وتفسيرات السياسة الدينية.

كلمات مفتاحية: السياسة الدينية؛ السلطة؛ الدين؛ السياسة؛ العصر الحديث.

Abstract:

The subject of the study is related to religious politics, which is a complex term that reflects the significance of the integration between the political and religious field, as well as the relationship between the politician and the religious person has formed an interest focus in the history of Islamic and European thought as well, especially during the modern era with the radical transformations experienced by the European continent. Through various historical periods, where the authorities used to use it to legitimize its practices and programs. On the other hand, the opposition took it as a ride to reach power, and many factors overlap in determining and controlling the meaning of religious policy including; The difference in political regimes and the multiplicity of sects and schools of jurisprudence, besides the ideological dispute between groups in the religious field, and from this point of view we tried to delve into this multi-faceted issue, by addressing the concepts of politics and religion among Islamic and other thinkers and the relationship of the politician to the religious person and then the exposure to the various connotations and interpretations of religious politics.

* المؤلف المرسل.

www.manaraa.com

Key words: religious politics; authority; Religion; Politics; The modern era.

مقدمة:

تباينت الأطروحات حول إشكالية العلاقة بين السياسة والدين، فالسياسة الدينية من المصطلحات التي خلقت نقاشات على عدة مستويات، نظرا لما أحدثته عملية توظيف الدين في الحقل السياسي، حيث إن السلطة بحاجة إلى خطاب وسياسة دينية حتى لا تتعرض للرفض من طرف المجتمع، فالجماعات الدينية يمكن أن تؤيد السلطة أو تعارضها حسب ما تقتضيه متطلبات المرحلة، لهذا وجب على الدولة اعتماد سياسة دينية فعالة لمجابهة أي مواجهة محتملة من قبل الفاعلين في الحياة الدينية لما لهم من تأثير على المجتمع، ومن هنا سنحاول من خلال هذا المقال تناول مفهوم السياسة الدينية ومختلف التفسيرات التي وردت بشأنه، وتتعلق إشكالية الدراسة بماهية السياسة الدينية ومدلولاتها، من خلال طرح مجموعة من التساؤلات :

- ماذا نعني بالسياسة والدين؟
- إلى أي مدى يمكن توظيف الدين في الحقل السياسي؟
- ما هي دلالات و تفسيرات مصطلح السياسة الدينية؟
- كيف ينظر كل من الفكر الغربي والإسلامي للسياسة الدينية؟

الدراسات السابقة:

من خلال مراجعة الأدبيات السابقة، مثل: دراسة «السياسة الدينية، المعنى والمبنى» (أوهي، 2008)، ودراسة «جدلية الدين والسياسة وثنائية التداخل والتصادم»(بوراضي، 2017)، ودراسة «بين تسييس الدين وتديين السياسة»(الجهضمي، 2019)، ودراسة «استخدام الدين في الحياة السياسية» (خميس، 2021). اتضح أن هذه الدراسات ركزت في معظمها على قواعد وأسس السياسة الدينية، أو تناولت علاقة السياسة بالدين، لذا تسعى هذه الدراسة لمعالجة الإطار المفاهيمي للسياسة الدينية، وتوضيح مفهوم هذا المصطلح.

www.manaraa.com

1. ماهية السياسة والدين:

1.1. مفهوم السياسة:

1.1.1. تعريف السياسة لغة واصطلاحا:

السياسة لغة: «هي القيام على الشيء، ويُستعمل لفظ السياسة مصدراً لفعل ساس، فساس الأمر سياسة، أي عالجه وبذل جهده في إصلاحه، وساس الرعية، إذ وُلِيّ حكمها وتصرف في شؤونها، فالسياسة هي القيام على الشيء وتدبيره والتصرف فيه بما يُصلحه» (ابن منظور، 2008، ص. 404)، أما اصطلاحاً: فهي القوة والهيمنة التي تمثلها أنواع الحكومات، وتتضمن مفهومين؛ الأول تقليدي يركز على أن السياسة هي ظاهرة دراسة الأنماط السياسية للمؤسسات العامة، أما الثاني مفهوم حديث ينظر للسياسة على أنها علم دراسة الوظائف والأنشطة المختلفة، وذلك بواسطة الصراع من أجل السيطرة والنفوذ، والسياسة تتفاعل فيها قوى وجماعات مختلفة ومتصارعة، وهي ظاهرة توزيع القيم على الأفراد والمواطنين داخل كل تنظيم سياسي. وبعد انتشار الإسلام ظهر مفهوم السياسة الشرعية ويقصد بها تدبير شؤون الراعي والرعية بما يتفق والشريعة (زيتون، 2014، ص.215).

2.1.1.السياسة في الفكر الغربي:

السياسة مرتبطة بالمجتمع، وبما أن المجتمعات تختلف حسب الزمان والمكان، اختلفت وتعددت تعريفات السياسة، حيث إن السياسة ممارسة قديمة قدم المجتمع الإنساني. ومنه ظهرت مجموعة من المحاولات التي تبحث في تعريف السياسة عبر العصور التاريخية، يمكن عرضها في اتجاهين:

الاتجاه الأول: يرى أصحابه أن السياسة مصدرها مختلف السلوكات، فهي السلوك البشري الذي يصدر من الحكومة ومؤسساتها ونشاطاتها، وهي الطريقة التي تعالج بها المجتمعات البشرية مشاكلها والوسائل التي تتبعها في التغلب على الصعوبات، فالسياسة جهد يُبذل في سبيل إقرار الأمن والعدالة، حيث إن السلطة تُؤمّن المصلحة العامة وتحميها من ضغط أصحاب المصالح الخاصة (موريس، د.ت.، ص.11)، كما أنها تدعو إلى تجميع الموارد البشرية والمادية داخل إطار الوحدة الاجتماعية(دولة، مدينة، منظمة) من أجل إشباع الرغبات، والقاسم المشترك بين هذه التعريفات هو السلوكات التي تختلف من تعريف لآخر (خليفة، 1989، ص.38).

www.manaraa.com

الاتجاه الثاني: يؤكد أصحابه أن الصراع باعتباره ظاهرة طبيعية في المجتمع هو أحد الملامح الرئيسية للحياة السياسية، وهو من خصائص المجتمع الحديث، والأفراد والطبقات المضطهدة والمحرومة ترى أن السلطة تخلق صورة شكلية للأمن والنظام تحمي بها أصحاب الامتيازات وهم أقلية؛ فالسياسة في رأيها صراع، أما الطبقة الغنية الراقية ترى أن السلطة تحقق أمنا ونظاما؛ فالسياسة عندها اندماج وتكامل، وكثيرا ما استطاع أصحاب الرأي الأخير إقناع أصحاب الرأي الأول بأن الصراعات السياسية سيئة ومؤذية وأن المشاركين فيها لا يهدفون إلا لتحقيق المصالح والأنانية، وهكذا يخرجون خصومهم من المعركة ويحافظون على النظام القائم(موريس، د ت، ص.11). وأكد الفلاسفة وعلماء النفس والأنثروبولوجيا على العلاقة بين الطبيعة البشرية والسياسة، ويعتبرون أن الصراع والعنف والكفاح من أجل الهيمنة هو شيء متأصل في الطبيعة البشرية، مع الحاجة إلى دولة لفرض السلام (دي تانسي، 2012، ص.11)، ومع ذلك لا يجب أن يتحول هذا الصراع إلى عنف، حيث يعمل النشاط السياسي على احتوائه، لذلك نجد معظم تعريفات السياسة الحديثة على أنها صراع حول طبيعة الحياة والعلاقة بين مصالح الجماعات، فالصراع والقوة هما العنصران الرئيسان في السياسة، والفعل السياسي الذي يتم عن طريق القوة هو جوهر العمل السياسي الذي يسعى لتحقيق الانسجام بين الإرادات المتصارعة(خليفة، 1989، ص.41).

وظف جان ماري دانكان (Jean Mary Duncan) في كتابه "علم السياسة" ثلاثة مدلولات للسياسة؛ الأول بمعنى الإدارة والثاني الإستراتيجية والثالث بمعنى الدسيسة (قيمة أخلاقية)، يمكن عرضها كالآتي:

المعنى الأول: السياسة هي الإدارة (gestion)، حيث إن السياسة كمصطلح تم توظيفه للدلالة على الإدارة بموضوعها أي ميدان النشاط مثل: سياسة التعليم، سياسة النقل وكيف يمكن إدارتهما، فالسياسة هي مجموعة الأهداف المحددة والوسائل المستخدمة في ميدان معين، فعند مواجهة مشكلة معينة يجب إيجاد حل لها، فلا يمكن الحديث في الممارسة عن سياسة شيء ما إلا إذا كان هذا مصدرا للمشاكل ومثيراً للقلق ويتطلب التدخل، وإن السياسة دلالة على وجود خلل ويجب إصلاحه بحسن الإدارة (دانكان، 1997، ص. 26).

www.manaraa.com

المعنى الثاني: السياسة هي الإستراتيجية، والمقصود بها سياسة خاصة برجل ما وليس بشيء معين؛ أي سياسة مجموعة من الرجال في إطار تنظيم معين مثل: سياسة الحكومة، هذه الأخيرة هي التي تقود السياسة وليست موضوعاً لها كما في المعنى الأول، فالحكومة تستطيع أن تتحرك وفق مخطط كبير تسعى من خلاله للحفاظ على السلطة، كما أن أي رجل يمكن أن يهدف للوصول إلى منصب بارز، فالأفراد يعملون على تحديد أهداف بطريقة ذكية وباستخدام الوسائل التي يتصرفون بها . إن السياسة المحددة على هذا الوجه، وبعد أن تأخذ في الحسبان كل المعطيات يمكن أن تنجح أو تصاب بالفشل، ويمكن أن يُلخص ذلك في كلمة استراتيجية، فالمصطلح أصوله عسكرية لكن يستعمل للدلالة على أنشطة مدنية سلمية منها السياسة (دانكان، 1997، ص. 28).

المعنى الثالث: السياسة هي الدسيسة، فهي عمل إرادي يخضع للتقويم وفق معايير الخير والشر، أعطاها قيمة تحقيرية، كون أن السياسة عالم مثير للاشمئزاز، حيث تستعمل الكلمة للحط من شأن من تطبق عليهم، فالقول "هذا من قبيل السياسة" هي عبارة دنيئة وتدل على عدم الرضا، فلها بعد أخلاقي (دانكان، 1997، ص. 28).

إن السياسة في الفكر الغربي ظل يُنظر إليها على أنها متعلقة بالصراع داخل المجتمعات، هذا الصراع الذي يكون بشكلين؛ الأول تمثل في صراع السلطة مع أصحاب المصالح الخاصة، والثاني متعلق بالفئات المتضررة داخل المجتمع، والتي تسعى لاستعادة مكانتها، أما خلال القرن التاسع عشر أصبح يُنظر للسياسة على أنها علم مستقل بذاته، يدرس آلية وكيفية حكم وتسيير الدول والمجتمعات.

3.1.1. التصور الإسلامي للسياسة:

ظهرت في العالم الإسلامي اجتهادات متعددة، تأثرت بالمراحل التي مرت بها الحضارة الإسلامية أهمها ربط السياسة بالسلطة، فالحكم هو مناط السياسة عند الفقهاء الذين ركزوا على موضوع الإمامة (زيتون، 2014، ص. 215). ونجد عدة مفاهيم تُلخص التعريف الإسلامي للسياسة منها؛ «أنها القيادة والرياسة وأسلوب الحكم، على اعتبار أن السياسة إحدى أدوات الحكم، كما يُقصد بها السلوك أي الاستجابة أو رد فعل اتجاه حدث معين»(خليفة، 1989، ص. 60). فالسياسة وفق الرؤية الإسلامية هي القيام بالأمر بما يُصلحه شرعاً، ومدلولها النظري والتطبيقي يكون من خلال آيات الحكم ونصوص الإمارة والنهي عن المنكر والتي تحدد مكوناته، السياسة وفق هذا التصور

www.manaraa.com

ليست أسلوباً أو فناً ولا صراعاً، بل هي رعاية متكاملة من قبل الدولة لكل شأن من شؤون الجماعة رعاية قائمة على العقيدة الإسلامية ومُسيّرة بالتشريع الإسلامي في الداخل والخارج، فأساليبها واتجاهاتها إسلامية، وهي تعتمد على إصلاح الخلق وإرشادهم، هذا ما يتلاءم وغايات الرسالة الإسلامية (اسماعيل، 2002، ص.ص 15-16).

السياسة عند أبي حامد الغزالي هي صلاح الناس بواسطة إرشادهم إلى الطريق المستقيم المُنجي في الدنيا والآخرة، واعتبر الغزالي السياسة من الأصول التي لابد منها، وصنفها أربع مراتب؛ الأولى سياسة الأنبياء، والثانية سياسة الحكام (مع الرعية)، والثالثة سياسة العلماء باعتبارهم ورثة الأنبياء، والرابعة سياسة الوُعاظ(الغزالي، 1964، ص. 329)، وهكذا يكون للسياسة مدلول خُلقي وتربوي عند الغزالي.

أما ابن خلدون فيذكر في مقدمته «أن العمران البشري لابد له من سياسة تنظم أموره، حيث إن الاجتماع البشري الذي يشكل العمران ضروري أن يكون له حاكم يتم الرجوع إليه، ويحكم بالاستناد إلى الشرع المُنزل من عند الله تعالى، أو بالسياسة العقلية التي تكون على وجهين؛ أحدهما يراعي المصالح العامة، والثاني يهتم بمصلحة الحاكم وكيف يستقيم له الملك مع القهر، هذا ما اعتمده حكام وملوك مسلمين وغير مسلمين، إلا أن المسلمين وظفوا الأحكام الشرعية والآداب الخلقية، فاقتدوا بالشرع أولا ثم الحكماء في آدابهم و الملوك في سيرهم» (ابن خلدون، 2001، ص. 378)، كما عرف الإمام ابن عقيل السياسة « بأنها ما كان فعلاً يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح وأبعد من الفساد، إن لم يضعه الرسول صلى الله عليه وسلم ولا نزل به الشرع، شرط أن لا يكون هذا الفعل مخالفا لما نطق به الشرع» (ابن القيم، دت، ص. 29).

من خلال تناول مفهوم السياسة في الفكر الإسلامي يتضح أن كثيراً من التعريفات للسياسة اقتصرت على جزء مهم من مفهوم السياسة الشرعية، وإن لم يكن المقصود بها بيان ذلك، فالمسلمون استخدموا لفظ السياسة مجردا في أول الأمر، لأنهم لم يتصوروا سياسة أولي الأمر إلا بالشريعة، لكن لما ظهر انحراف السياسات الجائرة، أضاف العلماء مصطلح" الشرعية"، لذلك نلاحظ تداخلاً بين تعريف السياسة والسياسة الشرعية عند المسلمين.

www.manaraa.com

2.1. تعريف الدين:

شكل الدين أحد أهم المؤثرات على الرأي العام في المجتمع، فهو يساهم في مختلف التغيرات الاجتماعية والثقافية والسياسية، ويمثل دعامة أساسية في بناء الحضارة الإنسانية.

كلمة دين تفيد العلاقة بين طرفين، حيث يُعظم أحدهما الآخر ويخضع له، فهو يؤكد على معنى الالتزام، عرفه الدكتور دراز بقوله: «وضع إلهي يُرشد إلى الحق في الاعتقادات وإلى الخير في السلوك والمعاملات» (دراز، د ت، ص. 33)، وقال المودودي في مسألة الدين: «هو نظام الحياة الكامل والشامل لنواحيها من الاعتقادية والفكرية والخلقية والعلمية، وهذا النظام هو مبني على طاعة الله وعبادته، ماعدا ذلك من النظم المبنية على طاعة السلطة المفروضة فهو مردود» (المودودي، 1971، ص. 130). والدين هو ارتباط عن طريق الإيمان بقوة غيبية لا يستطيع الإنسان إدراكها، حاول الإنسان منذ القديم أن يجسد هذه القوة في الإنسان أو في الحيوان أو في المظاهر الطبيعية المختلفة (الحنفي، 2004، ص. 02)، فالدين على مستوى الفرد عقيدة وعلاقة بين الفرد وربه، وفي مستوى آخر فإن الدين تدين شعبي يتمثل في تقاليد وشعائر وطقوس، كما أن «الدين-في الإسلام- هو مجموعة من النظم والتشريعات التي تحكم شؤون الحياة وتضبط الفرد والأسرة» (عربيد، 2007، ص. 02).

وردت عدة تعريفات للدين عند الغربيين نورد أهمها؛ حيث عرفه الفيلسوف كانت(Emmanuel Kant) بقوله: «الدين هو المعرفة بكل واجباتنا بوصفها أوامر إلهية، أي أن شيئا ما هو أمر إلهي، من أجل أن أعترف به بوصفه واجبي» (كانت، 2012، ص. 243)، كما عرف دوركايم (Émile Durkheim)الدين «بأنه منظومة موحدة من المعتقدات والممارسات المتعلقة بأشياء مقدسة، أي معزولة ومحرمة، تُوّحِد جماعة معينة»(دوركايم، 2019، ص. 72).

3.1. علاقة السياسة بالدين:

من الملاحظ أن العلاقة بين السياسة والدين تختلف من مجتمع لآخر، ومن مرحلة تاريخية إلى أخرى؛ حسب خصوصية كل مجتمع، ووفق نظرة السلطة الحاكمة، ونظرة القوى الاجتماعية لمكانة الدين، ومدى التوافق والاختلاف بين الرؤيتين.

www.manaraa.com

هناك علاقة وطيدة بين الدين والسياسة، حيث إن الفاعلين السياسيين يستخدمون عنصر الدين لحماية مواقعهم وكسب التعاطف الجماهيري (ذكي، 2015، ص. 198)، «فالسياسة والدين بحكم أنهما المحركان لكثير من أنشطة الحياة، فهما يتداخلان في عديد الأنشطة الإنسانية» (الجهضمي، 2019، ص. 08)، إذ إن الدين في السياسة عنصر فعال، حيث يُستعمل كأداة في التغيرات السياسية الواسعة النطاق، كما وُظف لتعبئة الشعوب من أجل معارضة الأنظمة وساعد على إنهاء الحكم الاستعماري، فلا يمكن تجاهل الدين بحكم أنه من أهم مصادر الشرعية السياسية[1] وله دور في دعم السلطة الحاكمة وتبرير خطابها (الحنفي، 2004، ص. 06).

إن من طبيعة أي سلطة أن تقيم تحت شكل ظاهر أو مقنع دينا سياسيا فعليا حتى أكد المفكرون أن علم السياسة جاء من التاريخ المقارن للأديان الذي يعتبر السلطة السياسية مقدسة بحكم أن لها أثراً عميقاً في نفوس المحكومين(عبد الوهاب، 2009، ص. 277)، حيث تسعى السلطة لإعداد رُؤية واضحة من أجل بناء دولة ومجتمع، تعتمد هذه النظرة في الغالب على القيم الدينية، وذلك من أجل تجسيد مشاريعها من منطلق أن الدين هو مُحرك الجماهير (بوراضي، 2017، ص. 9).

في الإسلام يتداخل كل من السياسي والديني، فبعد أن وطد الرسول عليه الصلاة والسلام دولته في المدينة التي بُنيت على أسس دينية، خلفه أبو بكر الصديق ثم عمر بن الخطاب، واشتد الصراع السياسي في خلافة عثمان بن عفان ليستمر في فترة علي بن أبي طالب، وكانت الأطراف المتصارعة تستند إلى النص الديني مع أن الخلاف في الأصل سياسي، ومع ظهور الفرق والمذاهب أخذ الاستدلال بالنص الديني والاحتماء به يتسع، لكن القاسم المشترك بين السلطة القائمة ومعارضيها في الوقت نفسه هو محاولة استمالة ممثلي السلطة الدينية نحو هذه الفرق أو الأخرى(عبد الوهاب، 2009، ص.281). وتسعى عديد الأنظمة العربية والإسلامية على اختلاف طبيعتها، إلى توظيف الدين الإسلامي كمصدر للشرعية بعدة طرق منها؛ الاهتمام بالمؤسسات الدينية، وإنشاء دار الإفتاء وتعيين المفتي، وتأسيس لجنة دينية على مستوى الهيئة التشريعية، إضافة إلى حضور الحكام وإلقاء الخطب في المناسبات الدينية(الاحتفال بليلة القدر، وتكريم حفظة القرآن الكريم)، كما يحرص الحكام على بدء خطبهم بالبسملة، ليُظهروا اهتمامهم بالدين(خميس، 2021، ص. 15).

www.manaraa.com

وعلى مستوى آخر فإن هناك توجهاً ديني يُؤمن بضرورة دخول الدين ورجاله معترك الحياة السياسية، لذلك عكف على إنشاء الأحزاب الدينية لمنافسة السلطة والمشاركة في العملية السياسية، وعادة ما يكون مُمَثل في الحركات الإسلامية المعتدلة.

2. ماهية السياسة الدينية وتفسيراتها:

1.2. تعريف السياسة الدينية:

موضوع السياسة الدينية يخص بالأكثرية المجتمعات والدول الإسلامية وعليه فلا يمكن للدولة إذا كان سكانها مسلمين أن تُهمل هذا الأمر، حيث تحتاج إلى خطاب وسياسة دينية حتى لا تتعرض سلطتها إلى الرفض من طرف المجتمع الإسلامي.

فالطوائف الدينية يمكن أن تؤيد الدولة أو تقف ضدها حسب ما تراه مناسبا لمواقعها ومصالحها، لهذا لابد للدولة أن تملك رؤية وسياسة ووسائل عمل تدافع بها عن نفسها ضد ما تعتقد أنه تحدّ لها من قبل الفاعل الديني الذي تمثله جماعات وتنظيمات إسلامية لها تمثيل وأتباع في المجتمع الإسلامي، حيث يتوجب عليها طرح رؤية مخالفة لهذه التنظيمات (تفسيرا مقنعا وبديلا للتفسير الأول) معتمدة في ذلك على جماعة من العلماء والموظفين العاملين في مؤسساتها أو المتبنيين لتوجهها، وهي بحاجة إلى سياسة دينية حتى في حالة عدم تعرض سلطتها للمقاومة أو التحدي، وفي هذه الحالة هي مُلزمة باتخاذ موقف يرتبط بحاجاتها السياسية والحفاظ على التوازنات التي تراها مناسبة وتخدمها بالدرجة الأولى وتحافظ على كيانها (الترابي و آخرون، 2003، ص. 142).

السياسة الدينية «عكس السياسة اللادينية في المصدر والضابط والغاية وإن حصل قاسم مشترك بينهما ويتمثل في القيم والأخلاق ومناهضة الظلم والفساد والتسلط، فالسياسة الدينية جوهرها الدين الذي ترفضه نقيضتها اللادينية وتعزله من حظيرة السياسة وتحتفظ به في خانة الأحوال الشخصية والشؤون الخاصة» (أوهي، 2008، ص. 01).

ذكر ابن خلدون في كتابه المقدمة أن الحاكم (الخليفة) يقوم بالحفاظ على الدين بواسطة ما يسمى بالخطط الدينية الشرعية من الصلاة والفتيا والقضاء والجهاد والحسبة، ويُقسِّم الخطط إلى قسمين؛ الدينية والدنيوية، أما الدينية التي جاءت لحفظ الدين منها: الصلاة والفتيا والجهاد

www.manaraa.com

والحسبة، والخطط الدنيوية التي تدخل ضمن مقصد سياسة الأمة من الوزارة والحجابة وغيرها(ابن خلدون، 2001، ص. 273)، ويؤكد ابن خلدون أن« خطة الفتيا تقوم على أن الحاكم يحق له منع من ليس بأهلها وتعيين من هو أصلح لها حتى لا يضل الناس» (ابن خلدون، 2001، ص. 274)، فهذا دليل على أن الاهتمام بالفتوى عمل تدبيري من طرف السلطة التي تحرص على أن يتولى الإفتاء من هو مؤهل له، فالحاكم ليس له حق الإفتاء إلا إذا كان عالما مجتهدا فيكون له الحق الذي لجميع المجتهدين دون أن يفرض رأيه (العثماني، 2015، ص. 97).

2.2. دلالات السياسة الدينية:

هناك عديد من التفسيرات بشأن السياسة الدينية، نورد أهمها فيما يلي:

1.2.2. البعد الإيديولوجي في السياسة الدينية:

يعتمد هذا الطرح على أن السياسة الدينية تتمثل في ذلك الخلاف الإيديولوجي بين أنظمة القيم المتصارعة، حيث نجد الخلاف بين أولئك الذين يسعون إلى نشر القيم الدينية في الحياة العامة وبين السلطة التي تجسد القيم غير الدينية، إذ يدعو الفاعلون في الحقل الديني إلى التمسك بالقيم الدينية فيما تسعى الفئة المعارضة إلى استئصال الدين (سكوت، 2014، ص. 35)، فجوهر السياسة الدينية الخلاف والصراع القائم على مستوى الجانب الفكري، نظرا لاختلاف المرجعية بالنسبة لكل فئة من الفئتين المتصارعتين وغالبا ما تكون الحاكمة والمحكومة.

2.2.2. التفسير المادي للسياسة الدينية:

تركز هذه المقاربة على أن الدوافع التي تؤدي إلى ظهور السياسة الدينية هي اقتصادية وسياسية، على اعتبار أن حالة عدم الرضا الشعبي والذي يمكن التعبير عنه من وجهة نظر دينية مردها فشل التنمية الاقتصادية في تحسين معيشة السكان، كما أن انتشار الفساد وتفشي ظاهرة الظلم ساهم في ازدياد حالة الاستياء الشعبي، وبهذا فإن المظالم والشكوى جرى الإعراب عنها باسم الدين(سكوت، 2014، ص.46)، فالطرح الثاني لتفسير السياسة الدينية ركز على الجانب المادي، ويعكس وجهة النظر المادية التي تعتبر العوامل الاقتصادية تتحكم في السلوك الإنساني.

www.manaraa.com

3.2.2. الطرح التكاملي:

يؤكد أصحاب هذا الاتجاه على التفاعل بين الدين والسياسة، حيث يعتبر الدين عاملا مركزيا وأساسيا بالنسبة للسياسة الحديثة، لأنه يشكل الهويات الجماعية ويعطي الشرعية للإجراء السياسي(اتخاذ القرار السياسي)، وتجلت علاقة وطيدة بين الدين والسياسة، حيث إن الفاعلين السياسيين يستخدمون عنصر الدين لحماية مواقعهم وكسب التعاطف الجماهيري(ذكي، 2015، ص. 198). وبالنسبة لأصحاب هذا الطرح التكاملي للسياسة الدينية فإن الدين والسياسة لهما مساع وأهداف مشتركة؛ فكلاهما يتعامل مع قضايا الهوية الجماعية والسلطة الشرعية، وهناك هدف من وجود الدين داخل حقل السياسة فهو يساهم في تفضيل أجندة سياسية معينة وتأصيلها، كما أن له القدرة على إعطاء البعد الأخلاقي للعمل السياسي، ومن هنا فهو قادر على إنشاء السلطة السياسية أو تبني المطالبة بها، ما يجعله محركا قويا للمشاعر ومعيارا مهما في حشد التأييد الشعبي(سكوت، 2014، ص. 50).

ارتبط الدين بالدول الحديثة لما له من دور في السياسة الدينية من خلال إرشاد الجماعات الفكرية الوطنية، وهو الذي يوفر آلية للحصول على التأييد الشعبي، فالدول أصبحت تعتمد على إيديولوجيات الاتحاد (الأفكار الموحدة)، والدين قادر على توفير مثل هذا الإطار الفكري ويمنح الشرعية للسلطة السياسية، ومن جهة أخرى فإن الصلة بين الدين والهوية تعمل على تسهيل التضامن الاجتماعي، فقد مثل التأييد الشعبي تحدياً بالنسبة للسلطة الحاكمة التي كان لزاما عليها البحث عن الشرعية، هذه الأخيرة ترتكز كثيرا على المعتقد، بأن أولئك الذين يتقلدون المناصب الرسمية لديهم الحق في الحكم، وتعتمد شرعية سلطة الدولة على مفهوم القبول الشعبي بتحويل مجموعة معينة من علاقات السلطة إلى سلطة حقيقية، يساهم في الحصول عليها الدين لأنه عامل محوري في قضية الشرعية، كما أنه يوفر أساسا أخلاقيا وثقافيا للمطالبة بتولي القيادة السياسية، ويتعلق الدين تحديدا بالنخب في الدولة الحديثة(سكوت، 2014، ص. 54).

3.2. الرؤية الإسلامية للسياسة الدينية (السياسة الشرعية):

1.3.2. مفهوم السياسة الشرعية:

إن مصطلح السياسة الشرعية مصطلح مركب من لفظين؛ الأول "السياسة" وتم تناوله، والثاني "الشرعية"، وله علاقة بالشرع؛ «والأصل اللغوي لهذا اللفظ مادة (شَرعَ)، ومنه الشريعة

www.manaraa.com

التي تعني مَشْرَعة الماء وهي مورد الشاربة، ويقصد بها ما سنّ الله من الدين وأمر به (ابن منظور، 2008، ص. 76). إن السياسة الشرعية مثلت جزءا من الفقه عند المسلمين، لذلك تناولها عديد الفقهاء والعلماء، وجرى التعبير عنها باسم "الأحكام السلطانية" وهي الأحكام المتعلقة بولاة الأمور خاصة الإمامة والولايات، هذا ما أكده أبو يعلى الفراء بقوله: «الأحكام السلطانية هي ما يجوز للإمام فعله من ولايات(سلطات) وغيرها» (الفراء، 2000، ص. 19)، وقال الماوردي: «الإمامة الشرعية موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا» (الماوردي، 1989، ص. 03)، وتحدث الجويني عن وجوب اختيار الإمام، وعدم جواز ترك هذا المنصب فارغاً حيث قال: « الغرض من الإمامة جمع الآراء المتشتتة وارتباط الأهواء المُتفاوتة، وليس بالخافي على ذوي البصائر أن الدول إنما تضطرب بتَحزُب الأمراء وتَفرُق الآراء» (الجويني، 2011، ص. 320)، كما أنه استعمل مصطلح الإيالة الشرعية[2] (الجويني، 2011، ص. 263).

عرّف ابن تيمية السياسة الشرعية بقوله: «هي جماع الولاية الصالحة والسياسة العادلة الواردة في الكتاب والسنة بما يصلح الراعي والرعية» (ابن تيمية، 1998، ص. 05)، والسياسة الشرعية «هي تدبير الشؤون العامة للدولة الإسلامية بما يكفل تحقيق المصالح مما لا يتعدى حدود الشريعة وأصولها الكلية وإن لم يتفق وأقوال الأئمة المجتهدين» (خلاف، 1998، ص. 20). وقد حدث خِلاف في تحديد معنى السياسة الشرعية؛ فالفقهاء قصدوا بها التوسعة على الولاة في العمل بما تقضي به المصلحة، شرط أن لا يُخالف أصول الدين، وغير الفقهاء أرادوا به معنى أعم وهو تدبير مصالح العباد وفق الشريعة (خلاف، 1998، ص.06).

ومنه نستنتج أن للسياسة الشرعية مفهومين؛ الأول عام ومعناه السياسة التي تعتمد الإسلام ديناً ومنهجاً لها، والثاني يدل على ما يقوم به ولي الأمر من تدابير وإجراءات، التي تعتمد على الاجتهادات من أجل الواقع المتغير. فالسياسة الشرعية هي الأحكام المنظمة لشؤون الأمة، ولها دور مهم من حيث إنها تسعى لتلبية متطلبات الحياة المُتجددة، وذلك بواسطة استنباط الأحكام التي تُنظم الحياة السياسية، حيث اهتم علماء المسلمين بمسايرة التطورات عن طريق الاجتهاد.

2.3.2. السياسة الشرعية في العصر الحديث:

يعتبر خير الدين التونسي[3] من أوائل من استخدموا مصطلح" السياسة الشرعية" في العصر الحديث، حيث أكد على ضرورة تعاون رجال الدين مع السياسة لإصلاح الوضع القائم، وفق

www.manaraa.com

تقسيم الأدوار، فرجال السياسة يعملون على إصلاح الأضرار، والعلماء يعملون من أجل الحفاظ على الشريعة، وقال في ذلك: «على رجال الشرع أن يتخذوا طريقاً وسطاً، فلا يعتزلون بأنفسهم أصحاب السياسة، فتضيع عن أنظارهم المصالح» (التونسي، 2012، ص. 65)، فأفكار خير الدين الإصلاحية كانت تنطلق من واقعه، حيث لاحظ الفرق الشاسع بين العالم الإسلامي وأوربا خلال القرن التاسع عشر، بحكم المناصب التي تقلدها، فقد زار عدة عواصم أوربية (أبو حمدان، 1993، ص. 06)، ومن منطلق أن الحضارات تغذي بعضها البعض دعا خير الدين إلى ضرورة الاقتباس[4] من الغرب حتى تُجسد النهضة الإسلامية، مثلما اقتبس الأوربيون من المسلمين، لكنه اصطدم بمجموعة من العراقيل التي حالت دون تطبيق هذا الأمر أبرزها:

- إعراض رجال الدين عن استكشاف الحوادث الداخلية، لأنهم يحتاجون للقياس في أحكامهم الشرعية.
- تمسك رجال السياسة بالحكم.
- رفض عامة المسلمين لكل ما هو جديد خاصة من الغرب.

لذلك حاول خير الدين إقناع الأطراف المساهمة في عملية الاقتباس (أبو حمدان، 1993، ص.52)، فرجال الحكم هدفهم المحافظة على الوضع القائم، لأن الإصلاحات تفقدهم امتيازاتهم، والعلماء كانوا يرون دورهم متعلق بالفتوى فقط، دون المبادرة إلى التغيير، فكان لابد من اطلاعهم على مظاهر التمدن في أوربا، ثم إثبات أن عملية الاقتباس أو الاستفادة من أوربا فيما يتعلق بالأمور الدنيوية أمر ليس محرماً من جانب الشريعة؛ أي عدم معارضته من طرف فقهاء الإسلام قديماً (أبو حمدان، 1993، ص.53). فالسياسة الشرعية التي دعا إليها خير الدين لا تعني التقيد التام بما قام به السلف، وإنما تأخذ بعين الاعتبار أحوال الوقت والمتغيرات، فمشاركة العلماء لرجال السياسة هي في نظره أحدى أهم مقومات الإصلاح.

ثم تطور مفهوم السياسة الشرعية، حيث أصبح علماً مستقلاً بذاته، هذا ما أكده عبد الوهاب خلاف[5] بقوله: «علم السياسة الشرعية علم يُبحث فيه عمّا تُدبر به شؤون الدولة الإسلامية، من القوانين والنظم التي تتفق وأصول الإسلام»(خلاف، 1998، ص. 07)، ويهدف هذا العلم للوصول إلى تسيير أمور الدولة عن طريق مجموعة من النظم المستوحاة من الشريعة

www.manaraa.com

الإسلامية، سواء ما تعلق بالجانب القانوني أو ما يخص السلطات التشريعية والتنفيذية وحتى القضائية، كما يهتم بالعلاقات الخارجية للدولة.

خاتمة:

إن الدين في السياسة عنصر محوري، حيث استخدم في التغيرات السياسية الواسعة النطاق، كما ارتبط بالدعوة للتغيير بمختلف أشكاله؛ الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، وبهذا لا يمكن إغفال خصوصية الدين كمصدر محوري من مصادر الشرعية السياسية، لأنه ظل المحرك الأساسي لمعظم الأحداث السياسية، كما أن السلطات تستعمله كوسيلة مهمة.

السياسة الدينية مصطلح يؤكد تداخل الحقلين السياسي والديني، حيث ترتكز على الدين فالدولة أو السلطة تعتمد على العلماء أو العاملين لديها في المؤسسات من أجل الحفاظ على كيانها، والوقوف في وجه الحركات المضادة التي قد تتبناها أطراف فاعلة في المجتمع، وهي جانب من السياسة العامة التي تعتمدها السلطة.

من وجهة النظر الإسلامية فإن السياسة الدينية يقصد بها السياسة الشرعية، وهذا المفهوم يؤكد على خصوصيات المفاهيم الإسلامية، وتم استعمال مصطلح الشرع أو الشريعة للدلالة على الدين الإسلامي، فالسياسة الشرعية هي التي تنطلق من الشريعة وتسعى لتمكين تعاليمها في المجتمع والدفاع عنها.

الهوامش والإحالات:

(1) الشرعية السياسية: هي قبول المحكومين لسياسات الحاكم، فالمجتمع لا يضفي الشرعية على نظام معين إلا إذا توفرت أسباب القبول وهي مصادر الشرعية، خاصة الدينية منها، لهذا فإن مهمة الحاكم البحث عن أسلوب معين لممارسة السلطة يتلاءم والمعتقدات الدينية والقيم السائدة في المجتمع (وليد سالم، 2016، ص. 261).

(2) الإيالة الشرعية: وظف الجويني كلمة الإيالة بكثرة في كتابه "الغياثي"، والإيالة من آل يؤول مآلاً، فيقال آل الملك رعيته، معناها ساسهم وأصلحهم، وقد استعمل الجويني مصطلح الإيالة الشرعية للدلالة والتعبير عن السياسة الشرعية (الزبداني، 2011، ص. 26).

(3) خير الدين التونسي:(1220-1308هـ/ 1810-1890م)، شخصية تونسية ومن رواد النهضة العربية خلال القرن التاسع عشر، جمع بين السياسة والفكر، حيث تولى مناصب عديدة منها؛ الوزير الأكبر بتونس والصدر الأعظم باستانبول، عُرف بإصلاحاته، كما ركز على التعليم والوقف وساهم في إصلاح مدرسة الزيتونة، أسس مدرسة الصادقية التي تعتبر أول مدرسة حديثة بتونس (التونسي، 2012، ص.ص. 24-39).

(4) استعمل خير الدين مصطلح الاقتباس للدلالة على الانفتاح والتعامل الإيجابي، هذا الانفتاح يكون بشروط، فما يمكن الحصول عليه من المدَنية الأوربية يجب أن لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية، والاعتماد على الغرب يكون دون التخلي عن الشخصية الإسلامية ومقوماتها (أبو حمدان، 1993، ص. 63).

(5) عبد الوهاب خلاف:(1305-1375هـ/1888-1956م) هو محدث وفقيه، ولد ببلدة كفرة الزيات، التحق بالأزهر الشريف وحفظ القرآن الكريم، ثم تخرج من مدرسة القضاء الشرعي، انتخب عضواً في مجمع اللغة العربية بالقاهرة، تقلد عديد المناصب منها؛ قاضيا بالمحاكم الشرعية، أستاذا لكرسي الشريعة الإسلامية، ترك عديد المؤلفات في الفقه والوقف والمواريث (خلاف، 1998، ص.ص 153-155).

www.manaraa.com

قائمة المصادر والمراجع:

1. ابن القيم الجوزية.(دت). الطرق الحكمية في السياسة الشرعية. جدة: عالم الفوائد للنشر.
2. ابن تيمية تقي الدين أبو العباس أحمد. (1998). السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية. لبنان: دار الآفاق الجديدة.
3. ابن خلدون عبد الرحمن.(2001).مقدمة ابن خلدون(الإصدار01،المجلد01).بيروت:دارالفكر للطباعة والنشر.
4. التونسي خير الدين. (2012). *أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك*. مصر: مكتبة الإسكندرية.
5. الجويني عبد الملك بن عبد الله الجويني. (2011). *غياث الأمم في التياث الظلم* (الإصدار 3). لبنان: دار المنهاج.
6. الغزالي أبو حامد. (1964). *ميزان العمل* (الإصدار 1). مصر: دار المعارف .
7. الفراء أبو يعلى. (2000). *الأحكام السلطانية* (الإصدار 01). الكويت: مكتبة دار قتيبة .
8. الماوردي أبو الحسن.(1989). الأحكام السلطانية والولايات الدينية (الإصدار1). الكويت: مكتبة دار ابن قتيبة.
9. المودودي أبو الأعلى. (1971). *المصطلحات الأربعة في القرآن* (الإصدار 5). (محمد كاظم سباق، المترجمون) الكويت .
10. ابن منظور محمد بن مكرم.(2008). لسان العرب (المجلد 6).الجزائر: دار الأبحاث.
11. أبوحمدان سمير.(1993). خير الدين التونسي أبو النهضة التونسية. لبنان. دار الكتاب العالمي.
12. اسماعيل سيف الدين عبد الفتاح. (2020). النظرية السياسية من منظور حضاري إسلامي، منهجية التجديد السياسي وخيرة الواقع العربي المعاصر (الإصدار 01). الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية.
13. أوهي حسن. (أبريل، 2008). السياسة الدينية: المعنى والمبنى. مجلة العدل والإحسان الإلكترونية.
14. بوراضي لزهر. (2017). جدلية الدين والسياسة وثنائية التداخل والتصادم. المجلة العلمية لجامعة الجزائر3 (9).
15. الترابي حسن، وآخرون. (2003). الإسلاميون والمسألة السياسية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
16. الجهضمي قيس. (2019). بين تسييس الدين وتديين السياسة. مجلة شباب التفاهم(53).
17. الحنفي محمد.(30 جوان،2004). الدين السياسي ونقد الفكر الديني. الحوار المتمدن(880).
18. خلاف عبد الوهاب. (1998). السياسة الشرعية في الشؤون الدستورية والخارجية والمالية. دار القلم.
19. خليفة عبد الرحمن.(1989). في علم السياسة الإسلامي. مصر: دار المعرفة الجامعية.
20. خميس أحمد. (أبريل، 2021). استحدام الدين في الحياة السياسية. مصر: مجلة كلية السياسة والإقتصاد،11 (10).
21. دانكان جان ماري. (1997). علم السياسة.(محمد عرب صاصيلا، المترجمون) بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
22. دراز محمد عبد الله. (دت). الدين؛ بحوث مُمّهدة لدراسة تاريخ الأديان. الكويت: دار القلم.
23. دور كايم إميل. (2019). الأشكال لأولية للحياة الدينية، المنظومة الطوطمية في استراليا (الإصدار1).(رندة بعث المترجمون).لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .
24. دي تانسي شيغني.(2012). علم السياسة الأسس. (جمال عبد الرحيم، المحرر، و رشا جمال المترجمون) بيروت: الشبكة العربية للأبحاث .
25. ذكي عبير شوقي. (2015). العلاقة بين الدين والسياسة في افريقيا (الإصدار01). القاهرة: المكتب العربي للمعارف.
26. الزبداني عمر أنور. (2011). السياسة الشرعية عند الجويني، قواعدها ومقاصدها (الإصدار01). لبنان: دار البشائر الإسلامية.
27. زيتون وضاح. (2014). معجم المصطلحات السياسية. الأردن: دار أسامة للنشر.
28. سكوت هيبارد. (2014). السياسة الدينية والدول العلمانية مصر و الهند والولايات المتحدة الأمريكية. (الأمير سامح كريم، المترجمون) الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
29. عبد الوهاب محمد حلمي. (2009). ولاة وأولياء السلطة والمتصوفة في إسلام العصر الوسيط (الإصدار01). بيروت: الشبكة العربية للأبحاث.
30. العثماني سعد الدين. (2015). الدين والسياسة تمييز لافصل (الإصدار06). مصر: دار الكلمة للنشر والتوزيع.
31. عربيد مسعد.(27 جويلية،2007). التوظيف السياسي للدين، الولايات المتحدة نموذجا. الحوار المتمدن(1989).
32. كانت ايمانويل.(2012). الدين في حدود مجرّد العقل (الإصدار1).(فتحي المسكيني، المترجمون) لبنان: جداول للنشر والتوزيع.
33. موريس دوفريجيه. (دت). مدخل إلى علم السياسة. (جمال الأتاس، ساسي دوربي، المترجمون) سوريا: دار دمشق.

www.manaraa.com

34. وليد سالم محمد. (2016). النظم السياسية العربية (اشكاليات السياسات والحكم) (الإصدار 01).الأردن: دار الأكاديميون للنشر.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال وفق نظام توثيق الجمعية الأمريكية لعلم النفس APA الإصدار السابع (7):

أولاد بوجمعة نورالدين، مكحلي محمد. (2021). السياسة الدينية؛ المفهوم والدلالات. *افاق فكرية*، سيدي بلعباس (الجزائر)، *9* (3)، 258-373 ؛ رابط المجلة *https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/396*

www.manaraa.com